Abd al-Rahim Berrada.- ***Isbānya al-libirāliyya walwataniyyati, 1875-1975. Qirā'at naqdiyya lilmashākil al-tārikhiyya al-kubrā*** **(Tanja: Dār al-fāsila lilnashr, 2021), 442p.**

عبد الرحيم برادة.- إسبانيا الليبرالية والوطنية، 1875-1975. قراءة نقدية للمشاكل التاريخية الكبرى (طنجة: دار الفاصلة للنشر، 2021)، 442ص.

صدر للأستاذ عبد الرحيم برادة كتاب بعنوان **إسبانيا الليبرالية والوطنية 1875-1975. قراءة نقدية في المشاكل التاريخية الكبرى**، يقع في 441 صفحة من القطع الكبير، تناول فيه بالدراسة والتحليل المسار التاريخي لتشكل الدولة الوطنية في إسبانيا، ويتميز الكتاب بثرائه المعرفي وإلمامه بتفاصيل ودقائق تاريخ إسبانيا الحديث والمعاصر، خصوصا القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي الفترة الحاسمة في تشكيل الدولة الوطنية في إسبانيا، والأستاذ عبد الرحيم برادة أحد أبرز المتخصصين في تاريخ إسبانيا الحديث والمعاصر وتاريخ العلاقات المغربية الإسبانية، صدرت له العديد من الدراسات في تاريخ العلاقات المغربية الإسبانية والحرب الأهلية الإسبانية والحماية الإسبانية بشمال المغرب.

في هذا العمل قدم عبد الرحيم برادة برصانته المعهودة تشريحا دقيقا لتاريخ إسبانيا وتشكل الدولة الإسبانية المعاصرة، والمؤسسات الفاعلة خاصة الملكية والكنيسة كمؤسسة دينية سياسية والجيش الذي ازداد دوره السياسي تدريجيا، في وقت كانت المطالب الذاتية للأقاليم التاريخية ترتفع في وجه جمود المركز.

يعتبر هذا العمل وسيلة لفهم واقع الأحداث السياسية الراهنة في إسبانيا، التي بلغت ذروة أزمتها بتنظيم استفتاء استقلال كاطالونيا عن إسبانيا في 1 أكتوبر 2017 وما ترتب عنه من اعتقالات وحل برلمان كاطالونيا والحكومة المحلية ومواجهات بين المتظاهرين والقوات العمومية والجيش. وهنا وجبت الإشارة إلى أن إنجاز هذا الكتاب الرصين استغرق سنوات من العمل وجهدا كبيرا في القراءة والتحليل ونقد المادة التاريخية الواردة في العشرات من المصادر والمراجع باللغات العربية والإسبانية والفرنسية والإنجليزية، لتسفر مجهودات الباحث عن كتاب فريد لا يمكن للباحثين والمهتمين بالتاريخ الاستغناء عنه لفهم تشكل الدولة الوطنية في إسبانيا.

وفي تناوله لإشكالية بناء الدولة الوطنية في إسبانيا، اتخذ مؤلف الكتاب من الليبرالية والوطنية مفتاحين أساسيين لفهم مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين، ولأجل ذلك خصص مدخلا حلل وناقش فيه ظهور الليبرالية والوطنية وتطورهما كمحركين أساسيين لسيرورة الأحداث التاريخية التي كانت إسبانيا مسرحا لها.

لقد ظهرت الليبرالية كفلسفة اجتماعية بوضوح في نهاية القرن الثامن عشر في بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تجسدت في نظام سياسي اجتماعي هو الدولة الليبرالية، تسمح للفرد بالاحتفاظ بحريته في العمل والمعتقدات، ويحتفظ للمجتمع بقيمه وقوته الضابطة لتوازن المجتمع. وقد تسرب هذا الفكر الليبرالي إلى إسبانيا في بداية القرن التاسع عشر مع الاحتلال الفرنسي للبلاد.

أما الوطنية التي وظفت في هذا العمل بشكل متعاوض مع القومية، فقد برزت كحركة سياسية بعد الثورة الفرنسية والحروب التي اقترنت بها. فمن الناحية اللغوية، تستخدم كلمة (nation) في اللغات الغربية مرادفة للوطن والقومية والأمة والدولة. ومن ناحية أخرى، فالدولة بطبيعتها، إما أن تكون متجانسة أو غير متجانسة عرقيا، والتجانس العرقي يعكس وجود خصائص مشتركة في اللغة والعرق والدين والتاريخ والتعصب الإقليمي. وقد شكلت إسبانيا مثالا وسطا بين التجانس الكامل والتجانس غير المكتمل. فالتشابه اللغوي والدين المشترك يفسران الحالات الخاصة التي مست تطور الدولة الإسبانية منذ سنة 1875 على الأقل فيما يخص الأقاليم والتنظيمات الإدارية والسياسة الترابية، وتغيير الدساتير، ومطالب الأقاليم بالانفصال، والتميز بين وطنيتها ووطنية الدولة إلى غير ذلك.

بعد هذا المدخل، قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة فصول كبرى، في الفصل الأول تحت عنوان: "إسبانيا: التحولات والإخفاقات" تناول بالدراسة والتحليل الإرث التاريخي لإسبانيا وهي على عتبة القرن التاسع عشر، كأساس لفهم سيرورة تشكيل الأمة الإسبانية. حيث حافظت الإمارات داخل شبه الجزيرة الإيبيرية على استقلالها ومصرة على الحفاظ على امتيازاتها الإقليمية التاريخية، وهو الأمر الذي فسره بقلة ثقة هذه الإمارات في قشتالة، رغم التحالف الظاهر معها ومع امبراطورية الهابسبورگ فيما بعد. كما تطرق إلى الدور التاريخي الذي اضطلعت به المؤسسات التاريخية.

وتطرق المؤلف إلى علاقة المجال بالإنسان الإسباني ودوره في تفسير السلوك الفردي والجماعي، فالموقع الجغرافي لإسبانيا في شبه الجزيرة الإيبيرية في أقصى جنوب غرب أوربا، تفصله عنه جبال البرانس، ويفصل مضيق جبل طارق بينها وبين القارة الإفريقية القريبة،

ويحيط بها البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشرقية والجنوبية والمحيط الأطلسي من الجهة الشمالية والغربية، هاته الحدود جعلت إسبانيا تكاد تنعزل جغرافيا وتاريخيا عن محيطها المجاور وتحتفظ بأصالتها وخصوصياتها. كما تفسر الظروف الطبيعية أيضا التوزيع الديمغرافي للبلاد، والتقسيمات اللغوية والاثنية والاجتماعية والتاريخية التي احتفظت بها بعض الأقاليم.

ويجمع الدارسون الإسبان أن الغزو الفرنسي المزدوج بالسلاح والأفكار، كان بمثابة الزلزال العظيم الذي هز أرض بلادهم، حتى أن موجاته الارتدادية استمرت زهاء قرنين من الزمن. فمن دستور قادس 1812، ومضامينه الليبرالية وإلغائه بعد تنصيب فرناندو السابع على عرش البلاد سنة 1814، والتراجع عن الإصلاحات الليبرالية المؤقتة لسنة 1823 خطوات كبرى وقف من خلالها الملك فرناندو السابع وأنصار الحكم المطلق في وجه الليبرالية التي كانت تمثل التحديث. لكن الليبراليين استطاعوا القيام بثورتهم المجيدة سنة 1868، وأصدروا دستور سنة 1869 الذي أقر بالمطالب الفيدرالية على أساس قومي جهوي، فكان أكثر الدساتير ديمقراطية في تاريخ البلاد، بعد ذلك قامت الجمهورية الأولى سنة 1873 والتي سقطت عن طريق انقلاب عسكري سنة 1875. لتعود الملكية في حلة جديدة ابتداء من سنة 1875. وصدر دستور جديد لنظام إعادة الملكية سنة 1876 كرس تداول الحزبين، المحافظ والليبرالي على الحكم حتى سنة 1923.

في الفصل الثاني تحت عنوان: "نظام إعادة الملكية والبناء الليبرالي والوطني" ناقش عبد الرحيم برادة نظام إعادة الملكية (1875-1923) الذي أبدع دستور 1876 والذي جاء من أجل توطيد الملكية البرلمانية والمحافظة الليبرالية على نمط دول أوربا الغربية، واقتصر النسق السياسي لهذا النظام على الحزبين المحافظ والليبرالي، بعد أن أقصى الأحزاب والنقابات والتيارات الفكرية المعارضة.

لقد حاول دستور سنة 1876 إرساء الملكية البرلمانية، والقطع بصورة نهائية مع تدخل الجيش في الشؤون السياسية، والقيام ببعض الإصلاحات التي تساير بها المطالب الاجتماعية والدعوات التحديثية من أجل جعل البلاد متناسبة مع الواقع الأوروبي دون فتح المجال للتنازل عن أي امتيازات للأقاليم أو عن اختصاصات الدولة المركزية. وهو ما يعني رفض المطالب القومية التي انبثقت بقوة في كاطالونيا ثم في الباسک فيما بعد، والتي تعني في نظره الانفصال والتجزئة.

لهذا نفهم سبب غياب الدولة القومية والالتحام المجتمعي والشعور الوطني الذي انقسم بين المركز والأطراف وبرز إلى السطح انقسام بين قوى محافظة وقوى التجديد، أو بالأحرى إلى إسبانيا سوداء وأخرى حمراء.

على المستوى الاقتصادي، ظلت الفلاحة الإسبانية حتى أواسط القرن العشرين تخضع لمشيئة الطبيعة، (الجفاف والفيضانات والحرائق والجراد والأوبئة...). وساهمت الحروب الكارلية الثلاث والاضطرابات المختلفة في تخريب الأراضي الزراعية والمنشآت المرتبطة بها. وإذا كانت إسبانيا لم تعرف ثورة صناعية، فإنها عرفت صناعات حديدية ونسيجية وغذائية وكيميائية، عانت جميعها من مشاكل بنيوية. وعرفت الفترة (1834-1868) وضع ميزانيات سنوية للدولة وصدور القانون التجاري، وإحداث بورصة مدريد كأبرز عوامل التحديث الاقتصادي، وإعطاء البلاد بنية تحتية مناسبة. لكن هذا البناء أصيب بأزمة اقتصادية عامة وخطيرة ابتداء من ثورة 1868.

في الجانب الاجتماعي، ميز المؤلف بين نوعين من التحديث الذي عرفته البلاد: التحديث الاجتماعي الرسمي الذي أطره النظام لمواكبة التحديث الاقتصادي وإنجاحه بشكل عام وقد ركز على قطاعات التربية والتعليم والصحة والاهتمام بالمرأة. أما التحديث الاجتماعي، فقد انبثق بطريقة عفوية عن التطورات العامة التي شهدتها البلاد، إذ عرفت ظاهرة نمو التعمير المديني، وتحول بعض المدن مثل برشلونة ومدريد إلى مدن كبرى، تضاهي بعض المدن الكبرى في العالم من خلال الوظائف التي أصبحت تؤديها.

وكانت الدولة العميقة، إن صح التعبير، تضع العوائق أمام الإصلاحات الضرورية وتحاول الحفاظ على امتيازاتها التاريخية. هذا الوضع شجع المطالب الإقليمية التي أحست بالعراقيل المختلفة التي يضعها المركز في وجه مصالحها الذاتية، كما انتقدت احتكاره للقرار السياسي، وتعالت الأصوات بتلك الأقاليم والجهات التاريخية للمطالبة بالفيدرالية.

لقد تحول الجيش الإسباني بعد الاستقلال إلى أكثر الجيوش تسيسا لغياب نخبة سياسية ومثقفة مقتدرة. ودشن تدخله في القضايا السياسية بالانقلابات العسكرية ابتداء من سنة 1814. بعد ذلك انقسم الجيش إلى وطني ليبرالي معتدل وليبرالي وطني تقدمي. لكن ابتداء من سنة 1850 بدأت كثير من قيادات الجيش تنزع نحو المحافظة والتركيز على استقرار البلاد. بعد ازدياد الشعور الثوري الشعبي، وموقف المثقفين، وظهور الحركات القومية الانفصالية، مما كان يفرض على الجيش الدفاع عن الوحدة الوطنية، وسادت فكرة مفادها أن الجيش يمثل الأمة والوطن.

وتناول المؤلف في الفصل الثالث الذي عنونه بـ "الاصطدام الليبرالي الوطني (1923-1975)" الفترة بين الانقلاب العسكري لبريمو دي ريڤيرا سنة 1923 وإقامة حكم ديكتاتوري بعد الهزيمة في معركة أنوال، التي تسببت في سخط عارم شمل مختلف

الأوساط وخيم جو من الإحباط العام، خاصة بعد اغتيال إدواردو داتو رئيس الحكومة سنة 1921، وهو ثالث رئيس حكومة يقع اغتياله بعد كانوباس وكناليخاس. وإعادة الملكية سنة 1975.

من تداعيات هزيمة الجيش الإسباني في معركة أنوال قيام الجنرال بريمو دي ريبيرا بانقلاب سنة 1923، لقد منع على إثره الأحزاب السياسية والنقابات وراقب الصحافة. كما حل الجمعيات الوطنية والأحزاب القومية الإقليمية مثل الحزب الوطني الباسكي، وتابع النشطاء الانفصاليين قضائيا، معتبرا الطبقة السياسية مسؤولة عن الفساد الذي يسود البلاد، وأنها تعمل ضد المصالح الوطنية. وعين الدكتاتور حكومة عسكرية تتشكل من تسعة ضباط كبار، وآخرين أقل رتبة على رأس المجالس الإقليمية والمحلية.

في الجهة المقابلة، أدى التضييق على الحريات التي تعود عليها الشعب إلى ارتفاع أسهم الفكر الجمهوري الذي لقي تأييدا متزايدا ودعما كبيرا خاصة بعد تأسيس "التحالف الجمهوري." فقدم بريمو دي ريبيرا استقالته إلى الملك في نهاية شهر يناير سنة 1930. بسبب الضغوط وتلكؤ باقي الضباط في نصرته، وهي حالة نادرة شهدتها الأنظمة الديكتاتورية. واستمر النقاش في الأوساط الإسبانية بين يناير سنة 1930 وأبريل سنة 1931 منحصرا في أي النظامين أصلح للبلاد، الملكية أم الجمهورية، وكانت الكفة أكثر ميولا للنظام الأخير.

أعلن قيام الجمهورية الثانية، وكان الارتياح والهدوء والسرعة التي أعلن بها قيام النظام الجديد دليلا على تدهور حظوة النظام الملكي السابق، والحاجة إلى آخر بديل يصحح المسار الديمقراطي والليبرالي لسنة 1876. ونص دستور الجمهورية الثانية على حل العديد من المؤسسات التابعة للكنيسة، وتأميم ممتلكاتها وتهميش دورها التربوي والتعليمي. واعتبرت غالبية الإسبان التي تحمست للفكر الجمهوري أن هذا الأخير مرادف للديمقراطية. فحاولت الجمهورية الليبيرالية الجديدة تدارك الإصلاحات الأساسية التي عجزت الأنظمة السابقة عن القيام بها، وبالأخص إصلاح المؤسسات التاريخية بعد إقصاء الملكية. نقصد بذلك إصلاح الكنيسة ونشر الحرية الدينية وإصلاح الجيش وتغيير وظيفته وإصلاح البنية العقارية والفلاحية، وحل مشكل الوطنيات الإقليمية بالخصوص. لم تكن هناك معارضة للفكر الجمهوري، لكن المعارضة ستركز على الإصلاحات التي حاولت الجمهورية كنظام سياسي القيام بها، فكان ذلك كافيا لإدخال البلاد في مرحلة من الشد والجذب أسفرت عن محاولات انقلابية وثورات وإضرابات ومؤامرات قبل اندلاع الحرب الأهلية التي كانت أكثر تدميرا من غيرها بسبب الاختلافات المذهبية والتدخل الخارجي.

لقد قسمت الحرب الأهلية البلاد إلى إسبانيا حمراء وأخرى سوداء، وكلاهما اعتبر الاصطدام الحربي حرب تحرير وطني، فالأولى اعتبرتها تحريرا من الفاشية والنازية وأعداء الوطن الذين يمثلهم الجيش، بينما الثانية (الجيش وحلفائه) اعتبرتها تحريرا للوطن من الإلحاد والماسونية والليبرالية والشيوعية.

وهنا وجبت الإشارة إلى ذكاء الجنرال فرانكو الذي استوعب الدور الذي يمكن أن تلعبه الكنيسة ضد خصومه من الحمر والماسونية والليبراليين الذين يمثلون الإلحاد، فتحالف معها بهدف تحقيق التوازن الإيديولوجي مع الجمهوريين. خصوصا وأنه كان على بينة من عقلية الإنسان الإسباني المتدينة والمحافظة. فكانت غطاءه الإيديولوجي في الحرب الأهلية.

عادت الملكية للمرة الثانية في إسبانيا بعد وفاة فرانكو سنة 1975 في شخص الملك خوان كارلوس دون معارضة تذكر، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ البلاد، لقد حاول دستور 29 دجنبر 1978 التوفيق بين الليبرالية والوطنية، فأقر بالذاتية الخاصة للأقاليم المعروفة بالتاريخية، وبالضبط كطالونيا والباسک والأندلس وجليقية. وصدر العفو العام عن المعتقلين السياسيين وفتح باب الحوار السياسي مع مختلف الجمعيات السياسية.

لقد عاش الإسبان بعد وفاة فرانكو مرحلة من الشک والخوف، وأصبح هاجس الحفاظ على الأمن والنظام والسلم من الأولويات وبرزت ملامح التعاقد بين أنصار الفرانكوية وأقطاب السياسة الجديدة، حيث تم تغليب منطق السلم على العدالة. فكان "عقد النسيان" أو "عقد السكوت" كما عبر عنه وقتئذ من المبادئ الأساسية لذلک الانتقال ولإنجاح التوافق. على الرغم من استمرار العمليات الإرهابية اليسارية والباسكية بالخصوص ضد عناصر الجيش ومختلف القوى الأمنية.

واعتبر البعض أن اختيار الجهوية وإبداع المجموعات أو الأقاليم المستقلة في الدستور المذكور ما هو إلا محاولة للتوفيق بين النزعة المركزية للدولة واحترام خصوصيات الأقاليم الثقافية. بينما اعتبرها الكثير من الفاعلين والملاحظين، تكتيكا من اليمين للالتفاف على المطالب القومية للأقاليم التاريخية بالخصوص، وتحويل المشكل القومي إلى مشكل جهوي.

ختاما، شكلت الليبرالية التي تسربت للبلاد مع مطلع القرن التاسع عشر، رغم اعتدالها وسطحيتها، وسيلة لإعادة بناء الوطن والإنسان، لقد كان الطريق صعبا ودمويا، عرفت خلاله إسبانيا تغيير الأنظمة السياسية والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وغيرها. وكان الفكر الليبرالي ظاهرة حضرية بالدرجة الأولى في بلد محافظ. فضعف هذا الفكر وعدم حسمه للأمور يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف البورجوازية وغياب الطبقة الوسطى. كما يعود لجهل الشعب وأميته وتزمته، ولمقاومة المؤسسات التاريخية في البلاد والمتحالفين معها.

لقد فشلت الأنظمة المتعاقبة في تدبير مسألة القوميات الإقليمية ومطالبها المتزايدة مثلما فشلت في تدبير المسألة المركزية. وأضحت المنظومة الليبيرالية والوطنية مسؤولتين معا عن الأزمات التي تعصف باستقرار البلاد.

الحقيقة أن فرانكو ربى الشعب الإسباني على الخوف والانتقام، وتغذى النظام من عقيدة صلبة ومتحجرة، لكن الإصرار على القمع وإقصاء الفكر الليبيرالي ومضامينه، وإقصاء المطالب القومية الإقليمية التي ازدادت راديكالية كلما ازداد القمع، كان يزيد النظام ثقلا ومرضا، بل سيرا نحو الباب المسدود. لذلك فالهاجس الأكبر الذي حاول الانتقال الديمقراطي ودستور سنة 1978 إصلاحه بصورة نهائية هو المشكل الليبرالي والوطني، بعد أن أصيب الشعب بعياء شديد. ويظل الأمر المؤكد الذي سيقف عليه قارئ هذا العمل هو أن تاريخ إسبانيا غني بالدلالات، التي قد لا نجد لها شبيها في تاريخ شعب آخر، تاريخ تطغى عليه التناقضات من قبيل: الوحدة والانفصال، إسبانيا الحمراء وإسبانيا السوداء، الملكية والجمهورية، اليسار واليمين، الديمقراطية والديكتاتورية، التجديد والمحافظة والجمود.

خالد الرامي
جامعة عبد المالک السعدي بتطوان